مصالح الدول الكبرى في ولاية الموصل إبان عهد السلطان العثماني عبد الحميد الثاني 1876 – 1909

أ.د. جاسم محمد حسن العدول*

ملخص البحث

حظيت ولاية الموصل في العهد الحميدي (1876 – 1909م) باهتمام كبير من قبل العديد من الدول الأوربية الكبرى كبريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية. ويعزى هذا الاهتمام إلى المزايا الكثيرة التي كانت تتمتع بها ولاية الموصل وفي مقدمتها ثرواتها الزراعية والحيوانية مما جعلها مصدراً مهماً لتزويد تلك الدول ببعض احتياجاتها من الحاصلات الزراعية والحيوانية.

كذلك تمتعت ولاية الموصل بموقع استراتيجي مهم إذ كانت ممراً للقوافل التجارية التي كانت تربط بين بلاد فارس والصين من جهة وبلاد الأناضول والشام من جهة أخرى. فضلاً عن ذلك احتضنت ولاية الموصل العديد من المواقع الأثرية القديمة بحيث غدت مسرحاً لنشاط كثير من بعثات التنقيب عن الآثار. واتسع نطاق المصالح الدولية في ولاية الموصل ليشمل الأنشطة التبشيرية كتلك التي قامت بها البعثات التبشيرية البريطانية والفرنسية. وعمدت بعض من الدول الكبرى إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع ولاية الموصل بهدف رعاية وتوسيع مصالحها فيها.

مقدمة

كانت الموصل خلال السنوات الثلاث الأولى من حكم السلطان عبد الحميد الثاني (1876–1909) مركزاً لسنجق (لواء) تابع لولاية بغداد.ثم غدت الموصل ولاية مستقلة في عام 1879[1]،وأصبحت تضم فضلاً عن سنجق الموصل،كلاً من سنجقي السليمانية وشهرزور[2].وعد الخط الذي يبدأ من عانة على نهر الفرات حتى مدينة تكريت على نهر دجلة،بمثابة الحد الفاصل بين ولايتي الموصل وبغداد[3]. وقد قدرت المصادر العثمانية مساحة ولاية الموصل بحوالي (91,000) كم2 [4] وقد عد العثمانيون ولاية الموصل بمثابة ولاية من الدرجة الثالثة،فكانت تلي في أهميتها ولاية بغداد التي كانت تعد ولاية من الدرجة الأولى،وولاية البصرة التي كانت تعتبر ولاية من الدرجة الثانية،

* أستاذ / قسم التاريخ / كلية التربية / جامعة الموصل.

وقد ترتب على ذلك أن كان مرتب والي الموصل اقل من مرتبي نظيريه في ولايتي بغداد والبصرة.فكانت مرتبات ولاة بغداد والبصرة والموصل وبحسب الترتيب على النحو التالي :(20,000)، (17,000)، (15,00) قرشاً [5] وعلى الرغم من ذلك فقد شهدت الموصل ازدياداً في أهميتها الدولية خلال القرن التاسع عشر،ولاسيما أثناء العهد الحميدي[6]،بدليل الاهتمام الكبير الذي بدأت الدول الكبرى توليه لولاية الموصل خلال ذلك العهد.

تمثلت أهمية ولاية الموصل في العديد من النواحي،فكانت تعد من المناطق الزراعية الغنية بحاصلاتها والتي كانت تشتمل على أنواع الحبوب والخضراوات والفواكه والزيتون والحمضيات[7].

وعلاوةً على ذلك كانت ولاية الموصل تنتج محاصيل أخرى كالصمغ والعفص،وكانت مناطق زراعة المحصولين الأخيرين تتركز في مناطق السليمانية وراوندوز وكويسنجق[8].كما كان قسم كبير من محاصيل الحنطة والصمغ والعفص تأخذ طريقها الى التصدير عن طريق بغداد[9].

كذلك اشتهرت الولاية ذاتها بثروتها الحيوانية الكبيرة ولاسيما الأغنام والماعز.وفي الوقت الذي كانت فيه الموصل تصدر الحيوانات الحية إلى المناطق المجاورة كسوريا وإيران،كانت تصدر المنتجات الحيوانية إلى أوربا وأمريكا،وعلى رأسها الصوف بنوعيه العواسي والكرادي[10]،وكذلك شعر الماعز المعروف بالمرعز،إضافة إلى الجلود وغيرها.

كما امتازت الموصل بموقعها التجاري المهم،إذ كانت ترتبط مع العالم الخارجي بعدة طرق منها طريق يتجه صوب بغداد والبصرة وبومبي،وآخر يمر براوندوز والسليمانية إلى همدان وكرمان في إيران،وطريق ثالث

(1)

يمر بزاخو وجزيرة ابن عمر وسعرد وبتليس ومن ثم إلى طرابزون،وطريق رابع يتجه صوب حلب وميناء الاسكندرونة[11].وتجدر الإشارة إلى أن معظم واردات الموصل من البضائع الأوربية ظلت حتى عام 1899م ترد عن طريق حلب[12]،ومن ثم يجري توزيع تلك البضائع على الأقسام الشمالية من العراق وإيران والجزيرة وديار بكر[13].

وفضلاً عما تقدم،فقد احتضنت الموصل العديد من المواقع الأثرية التي كانت تزخر بالكنوز الأثرية المهمة. وقد أضاف اكتشاف حقول النفط في ولاية الموصل،والتي

كانت تعد من اكبر حقول النفط في العراق[14]، أهمية جديدة للموصل.وتحسن الإشارة في هذا الصدد إلى ما قاله لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني في مجلس العموم بتاريخ 25 آذار 1920م،في معرض معارضته للفكرة القائلة بوجوب انسحاب بريطانيا من العراق عقب احتلالها له أثناء الحرب العالمية الأولى وحصر التزاماتها المباشرة فيه بمنطقة البصرة : ((.... فالموصل بلاد ذات إمكانات عظيمة،لما فيها من ترسبات نفطية وفيرة،ولاحتوائها على أغنى الموارد الطبيعية في العالم)) [15].

وأخيراً،فإن ولاية الموصل كانت تحتضن قوميات واديان متنوعة،إذ يسكنها العرب والكورد والتركمان، علاوةً على الايزيديين والمسيحيين واليهود.وكان لوجود أعداد كبيرة من المسيحيين في الموصل أحد العوامل المهمة التي دفعت بالدول الكبرى إلى أن تولي هذه الولاية قدراً اكبر من الأهمية. تضافرت كل تلك العوامل على ازدياد أهمية الموصل بنظر الدول الكبرى،فراح بعضها يعمل على تأسيس مصالح جديدة له فيها،فيما اخذ بعضها الآخر يعمل على توسيع نطاق مصالحه القديمة فيها وعلى النحو التالي :

أ_ المصالح البريطانية في ولاية الموصل

على الرغم مما قيل من انه لم يكن لبريطانيا مصالح ذات شأن في ولاية الموصل[16]،إلا أن الحال اخذ يختلف في العهد الحميدي خصوصاً بعدما أصبحت الموصل في عام 1879م ولاية قائمة بذاتها.وهكذا أخذت المصالح البريطانية تنمو وتتسع باطراد في الموصل وكما هو موضح أدناه :

المصالح التجارية البريطانية

ففي صعيد المصالح التجارية،فان بريطانيا_ التي كانت قد تحولت إلى بلد صناعي بفعل الثورة الصناعية _ أخذت تولي قدراً اكبر من الاهتمام بولاية الموصل منذ القرن التاسع عشر الميلادي.فقد أشاد جزني (Chesney) وهو ضابط بريطاني كان قد أجرى مسحاً شاملاً لنهري دجلة والفرات بين عامي 1835-1837 بأمر من الحكومة البريطانية،أشاد في كتابه المعنون ((بعثة لمسح نهري دجلة والفرات)) بثروات الموصل الزراعية والحيوانية وضمّنه مقترحات ترمي إلى توسيع حجم التبادل التجاري بين الموصل

وبريطانيا[17]. ومهما يكن من أمر،فقد كانت الأخيرة تسد بعضاً من احتياجاتها من المواد الأولية مما تنتجه الموصل كالصوف والجلود والصمغ والكثيراء والعفص[18].كذلك كانت الموصل تصدر الخيول العربية الأصيلة إلى الهند[19]، التي كانت تعد واحدةً من أهم المستعمرات البريطانية. ومع انه ليست لدينا إحصائيات دقيقة عن قيمة صادرات الموصل إلى بريطانيا في العهد الحميدي،

(2)

إلا أن إحدى الإحصائيات قدرت قيمة صادرات الموصل إلى بريطانيا وأوربا معاً في عام 1884–1885م بحوالي(175,000) دينار من مجموع القيمة الإجمالية لصادرات الموصل البالغة حوالي ربع مليون دينار.وفي الفترة الممتدة بين عامي 1909–1912 قدرت قيمة صادرات الموصل إلى بريطانيا وحدها بما يساوي (166,000) دينار سنوياً من اصل المعدل السنوي لقيمة صادرات الموصل والبالغة (355,000) دينار[20] *. ومما هو جدير بالذكر أن بعضاً من المنتجات الموصلية كان يخصص كلياً لإغراض التصدير.فعلى سبيل المثال،كان المرعز الذي ورد إلى بغداد في مطلع القرن العشرين والذي كان تجار بغداد والموصل قد ابتاعوه من مواطنه تم تصديره بأجمعه إلى بريطانيا وأمريكا دون أن يباع شيئاً منه في بغداد[21].كما أن كل الصوف الذي كان يجز في العراق،بل في بلاد المشرق العربي عموماً،كان يصدر إلى بريطانيا وفرنسا وأميركا لعدم وجود معمل لغزله ونسجه في كل تلك البلاد[22]. ومن جانب آخر،نظرت بريطانيا إلى الموصل بوصفها سوقاً لتصريف مصنوعاتها.حيث كان العراق يستورد من بريطانيا الملابس القطنية التي كانت تؤلف ثلاثة أرباع المواد المستوردة،وكان معظم هذه المواد يأتي من مدينة مانجستر البريطانية وقليل منها من الهند[23].وكذلك الأقمشة الصوفية والغزول وقضبان الحديد وبعض أنواع المعادن والزجاج والأصباغ وغيرها[24].وحري بالإشارة أن نسبة كبيرة من واردات الموصل من الأقطار الأوربية كانت تستورد _كما كان الحال في أواخر القرن التاسع عشر _ من أوربا مباشرةً وبوساطة تجار من أبناء الموصل[25]. أما عن واردات الموصل من بريطانيا فلا تتوفر لدينا إحصائية عن قيمتها باستثناء إحصائية تعود إلى عام 1884–1885م،والتي قدرت نسبة واردات الموصل من بريطانيا وأوربا معا بما يعادل خُمسي مستورداتها وهو ما كان يساوي مبلغ (200,000) دينار تقريباً.

وفي عام 1909م بلغت قيمة واردات الموصل من بريطانيا وأوربا معاً نحواً من (90,000) دينار من القيمة الإجمالية لوارداتها والتي تقدر بحوالي (158,000) دينار[26].

وعلى الرغم من أن الألمان حاولوا منافسة التجارة البريطانية في العراق منذ أوائل القرن العشرين،لكن ذلك لم يحل دون استمرار احتلال بريطانيا مكان الصدارة في قائمة الدول ذات العلاقات التجارية القوية مع العراق،كما يتضح ذلك من مقارنة قيمة واردات بغداد– التي أصبحت منذ أوائل القرن العشرين بمثابة المستودع الرئيسي لكل السلع المستوردة إلى العراق عن طريق البصرة،ومن ثم توزع على بقية أنحاء العراق[27] –من كل من بريطانيا وألمانيا في سنتي 1908و1909.ففي حين كانت قيمة واردات بغداد من بريطانيا في سنة 1908 تبلغ (931,424) باوناً،فقد بلغت قيمة وارداتها من ألمانيا (49,484) باوناً وبينما كانت قيمة واردات بغداد من بريطانيا في سنة 1909 تبلغ (1,201,316) باوناً،بلغت قيمة وارداتها من ألمانيا في السنة نفسها (36,705) باوناً[28]. كذلك اشتملت مصالح بريطانيا في ولاية الموصل على محاولة الاستفادة من موقع الموصل الجغرافي.ففي خضم مشاريع السكك الحديد التي كان البريطانيون يزمعون إنشائها في العراق،حرص القائمون على تلك المشروعات على أن تمر السكك الحديدية المقترحة في الموصل كما هو الحال مثلا بالنسبة لمشروع وادي دجلة الذي كان قد ظهر في عام 1878،وهو المشروع الذي يرمي إلى إنشاء خط حديدي بين دياربكر والكويت[29]

(3)

والمشروع الآخر الذي كان قد تقدم به كامرون Cameron في عام 1880،والذي يهدف إلى مد خط حديدي من ميناء طرابلس (في لبنان) وحتى الاحواز (في جنوب غرب إيران) وميناء بوشهر[30] (في الخليج العربي).ولم يُكتب لكلا المشروعين السابقين أن يريا النور بسبب عدم دعم الحكومة البريطانية لهما.وبعد فترة وجيزة من حصول الألمان على امتياز سكة حديد بغداد–برلين في 5 آذار 1903،وهو المشروع الذي كان البريطانيون في بادئ الأمر يسعون إلى الحصول على نصيب كبير فيه،حدث تغير في موقف البريطانيين من المشروع،كان من مظاهره بروز فكرة تدعو إلى وجوب سيطرة بريطانيا على القسم الجنوبي من السكة وهو القسم الممتد من بغداد إلى الخليج العربي،بل أن فريقا من الساسة البريطانيين ارتأى ضرورة أن توسع بريطانيا من نطاق سيطرتها على السكة بدءاً من الموصل وحتى الخليج العربي[31].

1- التنقيب عن الآثار :-

كانت المصالح الأثرية من بين المصالح البريطانية المهمة في الموصل.فقد عني البريطانيون بالتنقيب عن الآثار القديمة في الموصل والاستحواذ عليها.إذ عاود هرمز رسام[32] -والذي كان قد بدأ أعمال التنقيب في المواقع الأثرية في الموصل منذ أواسط القرن التاسع عشر -أعمال الحفريات في منطقة نينوى في أوائل عام 1878، امتثالاً لطلب تلقاه من المتحف البريطاني دعاه فيه إلى استكشاف اكبر عدد ممكن من القطع الأثرية من مكتبة أشور بانيبال[33]،التي بُدئ باكتشافها في نينوى بين عامي 1850-1854[34].كما أجرى رسام حفريات أخرى في عام 1878 في الشرقاط والنمرود وفي قرية بلاوات (وهي قرية تقع على بعد 16 ميلاً إلى الشرق من الموصل) واكتشف عدداً من الألواح النحاسية في الموقع الأخير،وأرسلها إلى المتحف البريطاني[35].

وحينما برزت في عام 1879 مخاوف من احتمال وقوع العراق تحت السيطرة الروسية -في أعقاب الحرب الروسية العثمانية التي جرت بين عامي (1877-1878) - حث المتحف البريطاني رسام على التوسع بأعمال التنقيب والتعجيل بنقل كل ما يستطيع نقله من آثار قبل فوات الأوان[36].وامتثالاً لذلك عاود رسام أعمال التنقيب في الشرقاط وتل قوينجق والنمرود في عام 1880.وكان ما أرسله رسام من كنوز أثرية إلى لندن يفوق ما أرسله أي منقب آخر،وبلغ من اندفاعه في عمله أن وُصف بأنه ((لص قبر اكثر من كونه عالماً))[37].

وهكذا أتت أعمال التنقيب على كل الآثار العظيمة الشأن كما هو الحال في تل قوينجق مثلاً.فقد أفاد أحد الرحالة البريطانيين والذي زار تل قوينجق في عام 1880،بأنه لم يعد يوجد في الموقع المذكور آثار كثيرة ذات شأن،لان الجيد منها كان قد نقل إلى المتحف البريطاني ولم يبق سوى آثار نال منها الشيء الكثير من التلف[38]. وذُكر أن رسام استأنف أعمال التنقيب في الشرقاط في عام 1889[39].

كذلك أجرى المنقبان البريطانيان السير وليس بدج (E.A.W.Budge) وكنك (L.W.King) تنقيبات في الموصل إضافةً إلى مناطق أخرى في العراق.وكانت حصيلة الأول من التنقيبات التي قام بها إبان رحلته الثانية إلى العراق في عام 1889،وفي منطقة تل قوينجق لوحدها،الحصول على (210) من الرقيمات والجذاذات واللقط المتنوعة[40]،فيما أسفرت أعمال التنقيبات التي قام بها بدج إبان رحلته الثالثة إلى العراق في عام 1890-1891،وفي المنطقة نفسها عن اكتشاف ما يزيد عن (260) قطعة أثرية متنوعة[41].

لم تقتصر نشاطات بدج على التنقيبات الأثرية بل تعدتها إلى البحث عن المخطوطات القديمة وإرسالها إلى إنكلترا. وقد نجح بدج في الحصول على (170) مخطوطة من الموصل والمناطق المجاورة لها لحساب المتحفالبريطاني وأودعها فيه[41].

أما المنقب كنك فقد قام بحفريات في منطقة نينوى بين عامي 1903-1905[43].

الأنشطة التبشيرية البريطانية :-

كان للبريطانيين نشاط تبشيري في ولاية الموصل تمثل في ترويج المذهب البروتستانتي بين أبناء الطائفة المسيحية في الموصل.ويعود تاريخ تلك المصالح إلى عام 1843،عندما أرسلت بريطانيا إلى العراق المبشر بادجر (G.P.Badger) والذي عمد إلى محاكاة الشرقيين في سلوكهم وهيئتهم مما ساعده في كسب تأييد كثير من أبناء العوائل المسيحية الموصلية والذين كان من أبرزهم عيسى رسام الموصلي،الذي مكّن بادجر من اجتذاب العديد من الاتباع له[44]. وكانت جمعية التبشير الكنسية قد أسست كنيسة ومستشفى لها في بغداد في عام 1882،ثم ما لبثت أن وسعت نشاطها فيما بعد لتشمل الموصل أيضاً[45].وحلت هناك محل المجلس البرسبيتيري الأمريكي الذي كان يعمل في الموصل قبل ذلك[46].

وبفضل مساعي الدكتور ويكرام (W.Wigram) -وهو أحد أعضاء البعثة التبشيرية التي أرسلها رئيس أساقفة كنتربري إلى الاثورين في العراق،والذي صار فيما بعد رئيساً للبعثة الأسقفية التبشيرية في العراق-استطاع مطران البعثة الاثورية التبشيرية أن يؤسس مدرسة في قرية بيبادي قرب العمادية[47]،ومن جانب آخر نصّب القناصل البريطانيون في الموصل من أنفسهم حماة للطوائف النسطورية في هكار،وكانوا يمولون رؤسائها بالمال علانيةً[48].

التمثيل الدبلوماسي البريطاني في الموصل

أما عن التمثيل الدبلوماسي البريطاني في الموصل فانه يرجع إلى عام 1839 حينما أسس البريطانيون وكالة قنصلية لهم في الموصل. وكان نشاطها ينصب بالدرجة الأولى على التنقيب عن الآثار ورعاية المصالح الاقتصادية والدينية.وكان يشغل ذلك

المنصب كريستيان رسام وهو مواطن من أهالي حلب وقد ظل في منصبه حتى وفاته في عام 1872.وبعد وفاته طلب هربرت (Herbert) القنصل البريطاني العام في بغداد من حكومته أن تسند المنصب الشاغر إلى موظف بريطاني الأصل للحيلولة دون تفوق القنصل الفرنسي على الممثل البريطاني في الموصل[49]. وعلى أية حال،فقد ظل التمثيل البريطاني في الموصل بدرجة ممثل بريطاني طيلة الفترة الممتدة بين عامي1877-1887.وفي السنة الأخيرة انعدم وجود أي تمثيل لبريطانيا في الموصل،واستمر الحال على هذه الشاكلة حتى عام 1893 حينما عُين وكيل قنصل في الموصل وهو نمرود رسام (N.Rassam) الذي ظل في منصبه حتى آذار عام 1908.ثم عدلت بريطانيا درجة تمثيلها في الموصل منذ التاريخ الأخير حيث عينت هوراس ويلكي (H.E.Wilikie) وهو مواطن بريطاني نائب قنصل لها في الموصل،وقد استمر في منصبه حتى أواخر كانون الثاني عام 1910[50]*.

ب_ المصالح الألمانية في ولاية الموصل

يرجع اهتمام الألمان بالموصل وبالعراق عموماً إلى العقد الرابع من القرن التاسع عشر،عندما بدأوا بنشر العديد من البحوث والدراسات عن العراق.إلا أن اهتمام الألمان بالعراق ما لبث أن تصاعد بصورة كبيرة منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر بدليل المؤلفات الكثيرة التي نشروها حول العراق في تلك الفترة[51]،

(5)

وكذلك الزيارات التي قام بها بعض الألمان إلى العراق،إذ زارت بعثة اقتصادية ألمانية العراق في عام 1899-1900 بهدف دراسة الإمكانيات الزراعية فيه[52]،ولتفقد المناطق التي كان من المتوقع أن يمر منها مشروع لمد سكة حديد عبر العراق إلى الكويت[53].ولقد بلغ من اتساع أطماع الألمان في العراق انهم اقترحوا إقامة مستوطنات ألمانية فيه[54].

وقد أكد المستشرقان الألمانيان زخاو (Sachau) واوبنهايم (Openheim) على أن شمال العراق هو اكثر المناطق ملائمةً للاستيطان نظراً لما يتمتع به من ثروات طبيعية كبيرة ومناخ جيد،بحيث أن استيطان الألمان فيه سيؤدي إلى أن يسود هناك ((فردوس حقيقي للمزارع)) على حد تعبير زخاو[55].

ووصلت النزعة التوسعية لدى بعض الدوائر الاستعمارية الألمانية إلى حد دعوتها إلى احتلال العراق.فقد جاء في مقال نشرته مجلة (Alldeutcher Blatter) –وهي لسان

حال منظمة الاتحاد الجرماني التي تأسست في عام 1891،وكانت تضم كبار رجال الصناعة وكبار العسكريين وبعض المثقفين – وفي عددها الصادر في 8 كانون الأول 1895 قولها : ((أن المصلحة الألمانية تقتضي كحد أدنى على الأقل بوضع تركيا الآسيوية تحت حمايتنا،وان اعظم خطوة لنا هي الاستيلاء على العراق وسوريا))[56].كما دافع الهر موركان (Morgan) الملحق العسكري الألماني في اسطنبول في آذار 1899 عن الفكرة القائلة بوجوب وضع وادي الرافدين تحت النفوذ الألماني التام[57].

كذلك اشتملت مصالح ألمانيا على السعي إلى الحصول على امتيازات لإقامة مشاريع من شأنها ربط العراق –وبضمنه الموصل– بألمانيا كان في مقدمتها امتياز سكة حديد بغداد–برلين[58]،الذي كان من بين أهدافه استغلال المواد الخام وأهمها القطن ونفط شمال العراق[59]،وكذلك تنشيط تجارة الموصل عن طريق استخدام ميناء الاسكندرونة[60].وحري بالذكر أن السفير الألماني في اسطنبول مارشال(Marschal)) كان قد اقترح على حكومته حينما علم بان في نية الروس إنشاء خط حديدي في المناطق الجنوبية من البحر الأسود، المباشرة بإنشاء سكة حديد بغداد–برلين،واقترح بان تمر السكة بديار بكر فالموصل ثم الضفة اليسرى لنهر دجلة[61].

المصالح الألمانية النفطية في ولاية الموصل

استأثرت ثروات ولاية الموصل ولاسيما النفطية منها باهتمام كبير من قبل الألمان.حيث زار فريق من الخبراء الألمان كلاً من القيارة ومندلي في عام 1871.كما أعرب الألمان عن إعجابهم بضخامة الثروة النفطية في العراق.وجاء في تصريح أدلى به الدكتور باول روهرباخ (P.Rohrbach) وهو محرر صحفي ألماني واحد منظري السياسة الاستعمارية الألمانية – قوله :((يبدو أن العراق مشبع بالزفت،وبغازات الهايدروكاربونات وان مستقبل حقول النفط في العراق يفوق حاضر ومستقبل حقول بحر الخزر))[62].واستطرد قائلاً :((ويوجد منبع من أغنى منابع النفط في العالم بجوار نينوى حيث تمر سكة حديد بغداد–برلين))[63].وتجدر الإشارة إلى أن الألمان عمدوا إلى التمويه على نشاطاتهم الرامية إلى البحث عن النفط في الموصل بادعائهم التنقيب عن الآثار

فيها.فقد استلم السلطان عبد الحميد الثاني تقارير مفادها أن الألمان الذين يدّعون البحث عن الآثار في الموصل،إنما يبحثون في الحقيقة عن النفط فيها[64].

وعلى أية حال،تضمن الامتياز الذي حصل عليه الألمان في 5 آذار 1903 مد خط حديدي من قونيا إلى اطنة،فحلب فنصيبين فالموصل فبغداد ومنها إلى الخليج العربي،علاوة على منحهم حق التنقيب عن المعادن في

(6)

المناطق التي تمر بها السكة ولمسافة عشرين كيلومتراً من كل جانب منها[65].وحصل الألمان في السنة التالية على امتيازين،أعطوا بموجب الأول منهما حق التنقيب عن النفط في ولايتي الموصل وبغداد على حين منحوا بموجب الثاني حق الخيار في استثماره[66].وشرع الألمان في التنقيب عن النفط في منطقة الموصل بصورة فعلية عام 1904[67].فقد بذلت شركة خط بغداد–برلين والبنك الألماني أقصى جهودهما للتنقيب عن النفط في منطقة السكة الحديد وفي منطقتي كركوك وخانقين[68].ومهما يكن من أمر فقد أقدمت الحكومة العثمانية في عام 1907 على إلغاء حق الألمان في التنقيب عن النفط[69].

المصالح التجارية الألمانية في ولاية الموصل

أدت المصالح التجارية دوراً كبيراً في زيادة اهتمام الألمان بالموصل ولاسيما منذ عام 1906،حينما تأسس خط ملاحي منتظم يربط ألمانيا بالبصرة[70].ولقد اشتملت صادرات الموصل إلى ألمانيا على بعض المنتجات الحيوانية كالصوف[71]،والجلود وكذلك بعض المحاصيل الزراعية كالعفص[72].وبالرغم من افتقارنا إلى إحصائية خاصة بقيمة صادرات الموصل إلى ألمانيا،إلا أن أحد المصادر قدر القيمة الكلية لصادرات العراق إلى ألمانيا في عام 1906 بـ (100,900) ليرة إسترلينية[73].

أما عن واردات الموصل من ألمانيا فكانت تتألف من السكر والبن والأصباغ والأقمشة والورق وغيرها. وقد قدر مصدر قيمة واردات العراق عموماً من ألمانيا في عام 1906 بـ (108,650) ليرة إسترلينية[74]. وتجدر الإشارة إلى أن السفن الألمانية تولت إضافة إلى نقل السلع الألمانية إلى العراق نقل منتجات دول أخرى أليه كالسكر البلجيكي مثلاً[75].

التنقيب عن الآثار

والى جانب ما تقدم كان لألمانيا مصالح أثارية كبيرة في الموصل.ولعل من المناسب أن نشير إلى أن امتياز سكة حديد بغدد–برلين،كان قد خوّل الشركة صاحبة الامتياز حق التنقيب عن الآثار،ويتم تقرير مصير الآثار المكتشفة في ضوء محادثات تجري بين الشركة والحكومة العثمانية[76].وعليه فقد عني الألمان بالتنقيب عن الآثار في العديد من المواقع الأثرية في العراق ويضمنها الموصل.إذ اجروا تنقيبات في منطقة اشور برعاية الإمبراطور الألماني وليم الثاني الشخصية وبدعم مالي منه[77].كذلك أجرت بعثة ألمانية أخرى يرأسها الدكتور اندريه (Andre) تنقيبات في منطقة الحضر خلال سنتي 1906 و1907،ونشرت البعثة الأخيرة في عام 1908 تقريراً لخصت فيه أعمالها في منطقة الحضر[78].

ومن جانب أخر،حاول الألمان نشر ثقافتهم في الموصل حيث أسسوا مدرسة ألمانية فيها في عام 1909،لكنها لم تستمر لفترة طويلة[79].

التمثيل الدبلوماسي الألماني في الموصل :–

أما بخصوص التمثيل الدبلوماسي الألماني في الموصل،فيعود تاريخه إلى عام 1905 عندما افتتح الألمان قنصلية لهم في الموصل،وفي العام التالي عُين هيرس اندريه (Hers Andre) قنصلاً لألمانيا في الموصل وكان من المعنيين بالتنقيب عن الآثار[80].ويبدو أن الألمان خفضوا درجة تمثيلهم عقب فترة وجيزة فكان يمثلهم في عام 1907 وكيل قنصل[81].وقد استمر الحال على هذه الشاكلة حتى عام 1912م (1330هـ)[82]

(7)

ج ـ المصالح الفرنسية في ولاية الموصل

لم يكن للفرنسيين اهتمامات كبيرة بالموصل حتى أواسط القرن التاسع عشر،فعلى الرغم من انهم كانوا قد انشأوا قنصلية لهم في الموصل في عام 1842[83]،ألا انهم عادوا بعد

فترة وجيزة فاصدروا قراراً في عام 1848 يقضي بإلغائها،وعندئذ تحولت القنصلية إلى مجرد مقيمية.ونتيجة للتنافس الذي احتدم بين البريطانيين والفرنسيين حول الاستحواذ على الآثار،فقد أعُيد فتح قنصلية فرنسية في الموصل في عام 1851 وتولى مهامها أحد علماء الآثار الفرنسيين وهو بالاس (Palace)،وهذا ما يعني بان التنقيب عن الآثار كان يحتل بنظر الفرنسيين أهميةً تفوق المصالح السياسية[84].

الأنشطة التبشيرية الفرنسية في ولاية الموصل :-

احتلت الأنشطة التبشيرية حيزاً كبيراً من المصالح الفرنسية في ولاية الموصل،سيما وان الولاية المذكورة تضم أعداداً كبيرة من المسيحيين،وان فرنسا كانت تدعي لنفسها حق حماية المسيحيين في الدولة العثمانية بموجب اتفاقية الامتيازات الأجنبية[85]،والتي كانت قد وقعت بين الدولتين في الثلاثينات من القرن السادس عشر.وثمة ملاحظة وهي أن الفرنسيين خصّوا الطائفة الكلدانية بحمايتهم،بل انهم كانوا قد افتتحوا أول قنصلية لهم في الموصل في مطلع الأربعينات من القرن التاسع عشر خصيصاً لحماية تلك الطائفة التي كان عدد أفرادها آنذاك قد ازداد زيادةً غير مألوفة[86].وفضلاً عن ذلك تولى الفرنسيون بموجب قرار أصدره البابا بيوس التاسع في عام 1856،مهمة الإشراف على البعثة التبشيرية الدومنيكانية في العراق،والتي كان المبشرون الإيطاليون الدومنيكانيون يتولون الإشراف عليها قبل ذلك التاريخ[87].ويبدو أن البابوية كانت تولي الموصل أهمية اكبر من تلك التي توليها لبغداد،بدليل أن البابا كان يعين قاصداً رسولياً في كل من بيروت والموصل،في حين كان يعين وكيلاً للقاصد في بغداد.وكان الإيطاليون يشغلون تلك المناصب بوجه عام حتى عام 1870م،وبعد هذا التاريخ أنيطت تلك المناصب بالفرنسيين[88]. مارست البعثة التبشيرية الفرنسية عملها من خلال العديد من المدارس التي أسستها في مدن وقرى الموصل. وقد بلغ عدد المدارس التابعة لتلك البعثة في مدينة الموصل وحدها في عام 1882،ثلاث مدارس واحدة منها للبنين وعدد طلابها (140) طالباً والأخريان للبنات[89]،فضلاً عن معهد لإعداد القسس يضم (29) طالباً وكان يعرف بـ (معهد مار يوحنا)[90].وكذلك مطبعة عرفت بمطبعة الآباء الدومينكان[91].كما انشأ الفرنسيون في عام 1876 مستشفى في الموصل باسم لوجون (Le Jeune)) [92]. لقد اتسعت نشاطات البعثة التبشيرية الفرنسية في الموصل إذ كانت تتولى الإشراف على مدارس الكلدان والسريان[93].كما كانت البعثة تقدم خبراتها إلى المدارس الكاثوليكية الأخرى في العراق،والتي كان يقدر عددها بـ (15) مدرسة.وينبغي التنويه بان الحكومة الفرنسية

قد قدمت دعماً مالياً للمؤسسات الفرنسية في الموصل بلغ في عام 1882(11,500) فرنكاً[94] مارست المؤسسات آنفة الذكر نشاطاً واسعاً مما ترتب عليه انتشار الثقافة الفرنسية في الموصل حتى أصبحت

كما كان الحال في مطلع القرن العشرين – الثقافة الأجنبية الغالبة في الموصل[95]،وبالأحرى بين أوساط المسيحيين فيها.بل أن اللغتين الفرنسية والإنكليزية ظلتا حتى عام 1914،اللغتين الأوربيتين الأكثر رواجاً في العراق[96].

(8)

التنقيب عن الآثار

أولى الفرنسيون قدراً من الاهتمام بالتنقيب عن الآثار في الموصل.وفي الوقت الذي استمرت فيه أعمال التنقيب الفرنسية وعلى نطاق واسع خلال العهد الحميدي في عدد من المواقع الأثرية في جنوب العراق،إلا أن نشاطهم كان محدوداً في الموصل خلال تلك الفترة إذ اقتصر على معاودة التنقيب في الموصل منذ عام 1878[97].

المصالح الاقتصادية والتجارية الفرنسية في الموصل :-

حظيت ولاية الموصل باهتمام كبير من قبل فرنسا في الميدانين الاقتصادي والتجاري.ففي عام 1895 حاول فريق من المهندسين الفرنسيين وبموافقة السلطان عبد الحميد الثاني زيادة إنتاج النفط في منطقتي طوزخورماتو وبابا كركر قرب كركوك،وكانتا ملكاً لعائلة النفطجي منحت لها بموجب فرمان خاقاني (مرسوم سلطاني) عثماني،إلا أن المهندسين الفرنسيين لم يوفقوا في مسعاهم نظراً للتطورات السياسية التي حدثت وقتذاك، واحتدام التنافس الدولي حول النفط وحول مشروع إنشاء خط حديدي إلى البصرة[98].وتحسن الإشارة بصدد المشروع الأخير،إلى أن الفرنسيين أولوا اهتماماً بمشروع سكة حديد بغداد–برلين[99].إذ عقدوا اتفاقاً مع ألمانيا عقب حصولها على امتياز المشروع،تقرر بموجبه أن يساهم المصرف الفرنسي بـ25% من سندات المشروع،وبأن يكون عدد الأعضاء الفرنسيين في مجلس إدارة الشركة صاحبة الامتياز ثمانية أعضاء من العدد الكلي للأعضاء البالغ ثلاثين عضواً[100].

أما عن مصالح فرنسا التجارية،فقد تمثلت بالسعي في الحصول على بعض المواد الأولية مثل الصمغ والعفص[101]،ومختلف أنواع الصوف والجلود[102].وفي عام 1903_1904 اشتد طلب فرنسا –علاوةً على بريطانيا وألمانيا – على جلود الماعز بشعرها[103].أما بالنسبة لواردات الموصل من فرنسا،فكانت تشكل بطبيعة الحال جزءاً من واردات العراق من فرنسا التي اشتملت على استيراد مختلف أنواع الأقمشة والسكر والبن والعطور وغيرها[104].

التمثيل الدبلوماسي الفرنسي في الموصل :-

كان لفرنسا قنصلية في الموصل منذ عام 1842،ولم تكن لهذه القنصلية أية أهمية كبيرة باستثناء فترات الأزمات الدبلوماسية.وقد دأبت الحكومة الفرنسية مراراً على التأكيد لقناصلها في الموصل بان مهمتهم الأساسية تقتصر على إطلاع الحكومة على ما يجري ((في هذا الجزء القصي من الإمبراطورية العثمانية وان يشملوا بحمايتهم السكان المسيحيين))[105].ويبدو أن فرنسا خفضت درجة تمثيلها في الموصل في وقت لاحق حيث كان لها في عام 1912م (1330هـ) وكيل قنصل وهو المسيو سودرو (Sodraut)[106].

د _ المصالح الروسية في الموصل

وجه الروس عنايةً بالعراق وبضمنه ولاية الموصل منذ أواسط القرن التاسع عشر،فقد زار العديد من الرحالة الروس الموصل بين عامي 1843-1849،ونشر بعضهم كتباً ومقالات عنها [107].

واصل الروس اهتمامهم بولاية الموصل إبان العهد الحميدي،فقد نشر كارتسوف،الذي كان قد شغل منصب القنصل الروسي العام في الموصل في ثمانينات القرن التاسع عشر كتاباً بعنوان ((سبع سنوات في الشرقالأوسط))،ضمّنه فصولاً تناولت وصفاً لأحوال الطائفتين الكلدانية واليعقوبية في المناطق الجبلية من ولاية الموصل،كما ترك مؤلفاً أخر وصف فيه بإسهاب رحلة قام بها من تفليس إلى الموصل[108].

وفي عام 1900 قامت إحدى أميرات الأسرة القيصرية الروسية وهي الأميرة شيرباتوفا بزيارة إلى مناطق البدو في الموصل بصحبة زوجها الذي كان يهوى تربية الخيول.وقد تركت شيرباتوفا كتاباً عن تلك الرحلة نشر في سانت بيترسبورغ في عام 1903[109].

المصالح السياسية الروسية في ولاية الموصل

كان للروس مصالح سياسية كبيرة في ولاية الموصل.ففي عام 1902-1903 أرسلت الحكومة الروسيةأحد ضباط أركان القيادة العامة الروسية وهو شيلكوفنيكوف في مهمة إلى العراق.وقد نشر الاخير كتاباً عن تلك المهمة بعنوان ((القوات ومنطقة الفيلق العسكري السادس لولايات بغداد والموصل والبصرة))،وقد احتوى الكتاب على معلومات عن الوضع السياسي في العراق،وعن العشائر ونظم ملكية الأراضي وشؤون الري وغيرها[110].

ومن جانب أخر سعى الروس إلى تأسيس نفوذ لهم في بعض مناطق العراق ولاسيما الكوردية منه[111]. حيث دأب القنصل الروسي العام في بغداد،ونائبه في الموصل على توجيه عناية خاصة بالقسم الشمالي في العراق ولو أن معظم محاولات الروس للتغلغل في المناطق الشمالية من العراق كان يُخطط لها من منطقة وان، ومن مدينة اورميا التي كان الروس يسيطرون عليها[112].

وبهدف تنفيذ مآربهم،سخّر الروس بعضاً من أبناء الطائفة الأرمنية التي كانت تقيم في العراق وتبدي ميولاً نحو روسيا،في إمداد روسيا بمعلومات عن العراق،وفي التمهيد للتغلغل الروسي في المناطق الشمالية من ولاية الموصل.ولعل من المفيد أن نذكر بان العناصر الأرمنية المتطرفة كانت تروّج مزاعم مفادها أن ولاية الموصل هي جزء من أرمينيا[113].كذلك تحسن الإشارة في هذا الصدد إلى أن النشاط غير الاعتيادي الذي كانت تمارسه القنصلية الروسية في الموصل،سرعان ما أثار شكوك الحكومة المحلية في الموصل وحملها على الاعتقاد بتورط تلك القنصلية بنشاطات تجسسية.وقد أكد القنصل الفرنسي آنذاك تلك الشكوك، حيث كتب إلى حكومته يقول: "لقد وصل القنصل الروسي بصحبة شاب قدّمه بوصفه سكرتيره،ولكنه في الحقيقة لم يكن كذلك بل كان ضابط هندسة له هدف اعترف به وهو التقاط صور فوتوغرافية ورسم لوحات زيتية وكان في حوزته خرائط لقفقاسيا وأرمينيا والعراق... ويحق لنا أن نفترض أن هذه الكثرة من الوكلاء الروس لها مهام مختلفة. فبعض هؤلاء مكلفون بدراسة القطر وطرق الموصلات فيه.وبعضهم مهمته القيام بمسح طوبوغرافي في هذا الجزء التابع لتركيا"[114].

مصالح روسيا التجارية في ولاية الموصل

كانت مصالح روسيا التجارية في ولاية الموصل محدودة،شأنها في ذلك شأن العلاقات التجارية الروسية–العثمانية عموماً.وتعود أسباب ذلك إلى عوامل منها تخلف روسيا الاقتصادي،وتدني مستوى الإنتاج فيها، وارتفاع أسعار السلع الروسية قياساً إلى مثيلاتها من السلع الأوربية[115].إضافةً إلى أن روسيا لم يكن لها ملحقيات تجارية خارج أراضيها،ولذا فقد أوكلت المؤسسات والشركات التجارية الروسية أعمالها إلى القنصليات الروسية التي كانت تفتقر إلى الخبرة الكافية في المجال التجاري[116].واستمر هذا الحال حتى عام1908 عندما أخذت السلع الروسية تصل إلى الدولة العثمانية عن طريق المؤسسات الخاصة بالتصدير[117].

لقد انطوت مصالح روسيا التجارية في الموصل وفي العراق عموماً على تصدير السلع الروسية اليهما، سيما وأن روسيا بدأت تشهد منذ نهاية القرن التاسع عشر تطوراً سريعاً في الإنتاج الصناعي مما دفعها إلى البحث عن أسواق خارجية لتصريف منتجاتها الصناعية[118].وكانت المنتجات الصناعية الروسية المصدرة إلى الأسواق العثمانية تتألف من السكر الذي كان يغطي في عام 1901 ثلث حاجة السوق العثمانية منه[119]. وكانت تصل إلى البصرة شهرياً سفينة تجارية روسية محملة بالنفط الروسي والألواح الخشبية والأواني المستخدمة في إعداد الشاي.وقدر مصدر قيمة واردات العراق من روسيا في عام 1908 بنحو من (80,000) ليرة إسترلينية،فيما قدر قيمة صادرات العراق إلى روسيا في السنة نفسها بما يزيد عن (31,00) ليرة إسترلينية[120].

موقف روسيا من مشروع سكة حديد بغداد–برلين

كانت روسيا قد أبدت معارضةً قوية لمشروع سكة حديد بغداد–برلين منذ مراحله الأولية،حيث جاء في مقال كتبه تشاريكوف السكرتير الأول في السفارة الروسية في اسطنبول في عام 1891 حول الآثار المترتبة عن المشروع قوله : ((... وانه سيساعد على تصدير ملايين الأطنان من الحنطة من العراق إلى الأسواق الأوربية مما سيوجه ضربة قوية للمنتجات الزراعية الروسية في الأسواق الأوربية)).وقد عاد وزير المالية الروسي فيته فأكد على تلك النقطة في عام 1902 والتي برر فيها–إضافة إلى أسباب أخرى– رفض حكومته المساهمة في مشروع سكة حديد بغداد–برلين[121].وفي السياق نفسه كانت روسيا قد أرسلت في عام 1900 بعثة عسكرية برئاسة الجنرال توميلوف

لدراسة الأبعاد العسكرية للمشروع انف الذكر،ولدراسة أهمية الخط الذي يربط بين اطنة والموصل وأثره على سرعة نقل القطعات العسكرية العثمانية إلى حدود القفقاس[122].

التمثيل الدبلوماسي الروسي في الموصل

كان التمثيل الدبلوماسي الروسي في الموصل يتمثل بقنصلية يعود تاريخ تأسيسها إلى عام 1883[123]. ويبدو أن الروس الغوا تمثيلهم عقب ذلك،فلم يكن لهم أي تمثيل في الموصل كما كان الحال مثلاً في عام 1894-1895م (1312هـ) [124].ثم عاد الروس إلى تأسيس ممثلية لهم في الموصل كما هو الحال في مطلع القرن العشرين وكان على رأسها نائب قنصل[125].ثم ما لبثت روسيا أن عادت فرفعت درجة تمثيلها في عام 1908 عندما عينت قنصلاً جديداً لها في الموصل[126]،واستمر الحال على هذه الشاكلة حتى عام 1912م (1330هـ) حيث كان يشغل هذا المنصب المسيو كيرسانوف[127].

هـ_المصالح الأمريكية في ولاية الموصل

يرجع تاريخ المصالح الأمريكية في ولاية الموصل إلى أواخر الثلاثينات من القرن التاسع عشر،حينما وصل إلى الموصل المبشر الأمريكي كرانت (Grant)في عام 1839 قادماً أليها من ديار بكر.وكان هدف كرانت تحويل نساطرة العراق إلى البروتستانتية[128].وفي عام 1892 أسست إحدى الإرساليات الأمريكية التي كانت تعمل في بلاد فارس والتي تعرف بالإرسالية الفارسية الغربية(Western Persian Mission)) مركزاً لها في الموصل[129].وقيل أن الإرسالية الأمريكية في الموصل كانت تزمع على تأسيس جامعة أمريكية في الموصل، إلا أنها اضطرت إلى صرف النظر عن الموضوع بسبب التحفظات التي أثيرت حوله من جانب أهالي الموصل من (11)جهة،والسلطات العثمانية من جهة أخرى،وهكذا استقر رأي الأمريكيين على تأسيس الجامعة في بيروت[130].

المصالح النفطية والتجارية الأمريكية في ولاية الموصل

أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماماً باستثمار الثروة النفطية في العراق منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر[131].وتجدر الإشارة إلى المزية التي يتمتع بها النفط العراقي،إذ أن معدل كلفة إنتاجه كانت تقل تسع مرات عن كلفة إنتاج نظيره الأمريكي[132].ويبدو أن الولايات المتحدة أحاطت مساعيها الأولى للتنقيب عن النفط في ولاية الموصل بالكتمان والسرية.والى شيء من هذا القبيل ذكر الرحالة البريطاني بدج إبان زيارته للموصل في عام 1890،انه تعرّف فيها على ويشارت وهو طبيب أمريكي كان يروم السفر إلى كركوك لإنجاز مهمة ما[133].واغلب الظن أن تلك المهمة لم تكن سوى البحث عن الثروة النفطية. وفي عام 1899،وصل إلى اسطنبول الادميرال كولبي جستر (Chester) موفداً من قبل مجموعة من المستثمرين الأمريكيين لإجراء مفاوضات مع السلطات العثمانية بهدف الحصول على عقد امتياز شامل تقوم المجموعة بمقتضاه بتغطية الأناضول بشبكة واسعة من السكك الحديدية وباستغلال الثروات المعدنية وبناء عدد من المرافق العامة[134].واستأنفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعيها للحصول على تلك الامتيازات في سنة 1908[135].

لكنها لم توفق في مساعيها بسبب التحفظات التي كان السلطان عبد الحميد الثاني يبديها إزاء الدول ذات المصالح والأطماع في دولته[136].وهكذا انتهى العهد الحميدي دون أن تفلح الولايات المتحدة الأمريكية في الحصول على أي امتياز لاستثمار النفط العراقي. وفي أواخر صيف عام 1909 تقدم اتحاد جستر لأصحاب رؤوس الأموال (Chester Syndicate) بطلب للحصول على امتيازات لمد شبكة من الخطوط الحديدية شرق سيواس في وسط الأناضول ويضمنها خط يبدأ من خربوط ويمر في ارغانا وديار بكر والموصل وكركوك ومن ثم إلى السليمانية[137]. وعاود الأمريكيون محاولاتهم في عام 1910،عندما عمد فريق من رجال الأعمال الأمريكيين إلى تأسيس شركة بإسم (الشركة العثمانية_الأمريكية للتنمية).وعلى الرغم من أن جستر نجح أخيراً في الحصول على امتياز من الحكومة العثمانية في عام 1910 خُول بموجبه حق البحث عن المعادن بما فيها النفط في المناطق التي تقع على جانبي سكة الحديد المارة بكركوك والموصل ولمسافة عشرين كيلومتراً من كل جانب منها[138].إلا أن مجلس المبعوثان العثماني– والذي كان قد دأب على تأجيل إدراج المشروع في جدول أعماله لعدة دورات سابقة– قرر

أخيراً إدراجه في جدول أعمال دورة المجلس المعقودة في حزيران عام 1911،ودون أن يرفض المجلس المشروع صراحةً قرر تأجيل بحثه إلى اجل غير مسمى[139]. أما بالنسبة للمصالح التجارية فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من الموصل المواد الأولية مثل الصمغ والعفص[140]،أما عن عرق السوس،ففي الوقت الذي كانت فيه إحدى الشركات الأمريكية المختصة باستخراج وتصدير عرق السوس قد افتتحت فرعين لها في بغداد والبصرة منذ مطلع عام 1904، لكنه لم يتم فتح فرع لها في الموصل إلا في عام 1911[141].كذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من الموصل الصوف بنوعيه العواسي والكوردي[142].

أما عن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى العراق فكانت تتألف بالدرجة الأولى من المنتجات النفطية،إذ استورد العراق من الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1906 ما يزيد عن نصف مجموع وارداته من تلك المنتجات.في حين بلغت وارداته من المنتجات النفطية من الولاياتالمتحدة الأمريكية في سنة 1909 (35,000) صندوقاً[143]،ومما لاشك فيه أن نسبة كبيرة من المنتجات النفطية الأمريكية الواردة إلى العراق كانت تأخذ طريقها نحو الموصل.

وبخصوص التنقيب عن الآثار،فعلى الرغم من النشاط الذي كان يقوم به الأمريكيون في عدد من المواقع الأثرية في جنوب العراق[144]،إلا أن المصادر التي بين أيدينا لا تذكر شيئاً عن ذلك في الموصل. وحول التمثيل الدبلوماسي الأمريكي في ولاية الموصل فلم تشر المصادر المتوفرة إلى وجود أي تمثيل للولايات المتحدة الأمريكية في الموصل أثناء العهد الحميدي.

الخلاصة

شهدت الموصل في العهد الحميدي (1876-1909) تطورات عديدة كان من بينها رفع مكانتها الإدارية من لواء تابع لولاية بغداد إلى ولاية قائمة بذاتها.

وبالنظر لما كانت تتمتع به ولاية الموصل من مزايا كثيرة،كموقعها الجغرافي ووفرة ثرواتها سواءً الزراعية أو الحيوانية أو النفطية،إضافةً إلى ما تزخر به من كنوز أثرية وتنوع

سكاني، فقد حمل كل ذلك الدول الكبرى وهي (بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية) على توجيه أنظارها إلى ولاية الموصل. إذ بادر بعضها إلى تأسيس مصالح لها فيها،في حين راح بعضها الآخر يعمل على تطوير مصالحه القديمة فيها. وقد خُلص البحث إلى حقائق منها أن المصالح البريطانية كانت المصالح الأكثر وضوحاً في ولاية الموصل وكانت تشتمل على المصالح التجارية والتبشيرية والأثرية،وانه كان يليها في الأهمية المصالح الفرنسية التي كان من أبرزها المصالح التبشيرية والثقافية،ومن ثم تعقبها المصالح الألمانية التي كانت تركز على الجوانب الاقتصادية ولاسيما محاولة الحصول على امتيازات لاستثمار الثروة النفطية في ولاية الموصل،علاوة على بعض الاهتمامات التجارية والأثرية. كذلك كشفت الدراسة عن طبيعة المصالح الروسية في ولاية الموصل والتي كانت تقوم على دوافع سياسية وتجارية.فيما كانت المصالح الأمريكية في ولاية الموصل ضئيلة بالقياس إلى مصالح الدول الكبرى الأخرى، وقد انصبت المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى على محاولة الحصول على امتيازات باستثمار الثروة النفطية في الولاية المشار إليها.

واستكمالاً لصورة البحث فقد تناولنا موضوع التمثيل الدبلوماسي للدول الكبرى في ولاية الموصل،وما كان يطرأ عليه من تغيرات بهدف إبراز مدى أهمية تلك المصالح.

Great Powers Interests In Mosul Province During Sultan Abdul – Hamid II 1876 – 1909

Prof. Dr. Jassim Mohammed Al - Adul*

Abstract

Mosul province during Hamidi era (1876 – 1909) has got a great importance by the Great Powers in Europe as Britain, Germany, France and Russia as well as U.S.A. This importance is related to so many characteristics of Mosul province and at the front is its agricultural and animal wealth. This made Mosul to be an important source for these States to meet its heads from agricultural crops.

Also, Mosul province has a strategic location being a route for trade joining Persia and China from one side and Anadolia and Syria from another. Mosul province has included many ancient archeological ruins and become a theatre for many activity of excavations and that has increased the international interests of Mosul to include missionaries for both Britain and France. Some Great Powers tried to set up diplomatic ties with Mosul province in order to protect and enlarge their interests.

* **Prof. Dr., History Dept., College of Education, Mosul University.**

الهوامش

(1) ستيفن هيمسلي لونكريك،أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث،نقله إلى العربية جعفر الخياط،ط 4، (بغداد :1968)،ص 376.

(2) جريدة زوراء، (بغداد)،ع807،30 صفر 1296هـ.

(3) الكسندر اداموف،ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها،ترجمة هاشم صالح التكريتي،ط1، (البصرة :1982)،ج1،ص 10.

(4) بيكباشي محمد نصر الله وآخرون،ممالك محروسة شاهانية مخصوص مكمل ومفصل أطلس، (استانبول: 1325)، ص 102.

(*) قدرت لجنة التحقيق التي كانت قد تشكلت في تشرين الأول من عام 1924 بناءً على اقتراح من مجلس عصبة الأمم إبان ظهور ما عرف بمشكلة الموصل،قدرت مساحة ولاية الموصل بنحو من (87,890) كم2. انظر فاضل حسين،محاضرات عن مؤتمر لوزان وأثاره في البلاد العربية، (القاهرة :1958)،ص 43.

(5) عباس العزاوي،تاريخ العراق بين احتلالين،ج8، (بغداد :1956)،ص 50.

(*) القرش وهو عملة عثمانية فضية بدأت الدولة العثمانية بسكه منذ عام 1688 وكان يعادل في البداية (40) بارة أو (120) اقجة وعرفت هذه العملة في الموصل باسم (قرش صاغ) أي القرش الصحيح تميزاً لها عن (القرش الرايج) أو (القرش الموصلي) الذي كان يعادل (10) بارات أو (30) اقجة. انظر خليل علي مراد،النظام المالي،في موسوعة الموصل الحضارية،الطبعة الأولى، (الموصل :1412هـ /1992م)،المجلد الرابع،ص 249.

(6) ليس من الصحيح في شيء ما أورده مصدر من أن أهمية الموصل الدولية كانت قد تدهورت في القرن التاسع عشر بحيث لم تتعد كونها حسب زعم المصدر :((موقعاً مأهولاً يقوم بالقرب من التنقيبات الأثرية)). انظر راكلان سكواير وشركاه،الموصل أم الربيعين،ترجمة جرجيس فتح الله،(الموصل :د.ت.)، ص20.

(7) نصر الله وآخرون،المصدر السابق،ص 102.

(8) Grattan Geary, Through Asiatic Turkey, Narrative of a Journey from Bombay to Bosphorus, (London: 1878), Vol. 1, p.241.

(9) اداموف،المصدر السابق،ج2، (البصرة :1989)،ص 214.

(10)توجد عدة أصناف من الصوف في العراق أبرزها الصوف العربي ومصدره الأغنام التي تربى في المناطق السهلية من العراق أي في ولايتي بغداد والبصرة ويليه الصوف العواسي ومصدره الأغنام التي تربى في الموصل،وهناك نوع ثالث يعرف بالصوف الكوردي او الكرادي ومصدره الأغنام التي تربى في المناطق الكوردية. انظر:

Office of The Civil Commissioner in Baghdad , Report on The Conditions of Trade in Mesopotamia , (Baghdad :1920) , p.17 .

وكذلك اداموف، المصدر السابق،ج2،ص 227.

(11) موصل ولايتي سالنامه سي 1310هـ،ص ص 241-242.

(12) Great Britain Foreign Office, British Parliamentary Papers, Report on The Trade of The Wilayet of Mosul, 1912-1913, Vol. C, p.4.

وسوف نرمز لهذا المصدر لاحقاً بـ .B.P.P.

(13) متي عقراوي،العراق الحديث،عرّبه من الإنكليزية المؤلف ومجيد خدوري،(بغداد :1936)،ص 14.

(14) حكمت سامي سليمان،نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد :1979)،ص 70.

(15) ارنولد ويلسن،الثورة العراقية،ترجمة جعفر الخياط،ط1، (بيروت :1971)،ص 38-39.

(16) ج.ج لوريمر،دليل الخليج،القسم التاريخي،طبعة جديدة منقحة،ترجمة قسم الترجمة بمكتب أمير دولة
قطر، (الدوحة : د.ت)،ج4،ص 2343.

(17) Lieut-Colonel Chesney ,The Expedition for The Survey of The Rivers Euphrates and Tigris ,Vol.2nd., (London: 1850), p.p. 702-703.

(18) يوسف رزق الله غنيمة،تجارة العراق قديماً وحديثاً،ط1،(بغداد :1922)،ص 101.

(19) موصل ولايتي سالنامه سي 1310هـ،ص241 ؛ موصل ولايتي سالنامه سي 1312هـ،ص 267.

(20) محمد سلمان حسن،التطور الاقتصادي في العراق،ج1، (بيروت :د.ت)،ص 131.

(*) تجدر الإشارة إلى أن هذا المصدر قد استخدم الدينار العراقي في تقدير قيمة صادرات الموصل في عام 1884_1885 وكذلك صادراتها خلال عامي 1909_1912 علماً بان الدينار العراقي لم يكن قد ظهر آنذاك في العراق.والمرجح في رأينا أن المصدر قد حول قيمة العملة التي وردت أصلاً في الإحصائيات التي أشار إليها بما يعادلها بالدينار العراقي.

(21) الأب انستاس الكرملي، ((حالة بغداد التجارية والزراعية للسنة المالية 903-1904))،مجلة المشرق، (مصر)، ع 6،آذار 1905،ص 242.

(22) مجلة المقتطف، (مصر)،ج1،م27،كانون الثاني 1902،ص 94.

(23) ستيفن هيمسلي لونكريك،العراق الحديث من سنة 1900 إلى سنة 1950،ترجمة سليم طه التكريتي، ط1، (بغداد :1988)،ج1،ص 57.

(24) غنيمة،المصدر السابق،ص ص 101-102.

(25) حسن،التطور الاقتصادي في العراق،ص 256.

(26) المصدر نفسه،ص 255.

(27) لونكريك،العراق الحديث،ج1،ص 57.

(28)B.P.P. ,Report on The Trade of The Wilayet of Baghdad, 1910,Vol.C,p8.

(29) لونكريك،أربعة قرون،ص 384.ذكر مصدر أن مشروع خط سكة حديد وادي دجلة كان مقرراً له أن ينتهي عند بغداد.انظر ريتشارد كوك،بغداد مدينة السلام،ترجمة فؤاد جميل ومصطفى جواد،ط1، (بغداد :1967)،ج2،ص 168.

(30) جاسم محمد حسن، العراق في العهد الحميدي 1876-1909،رسالة ماجستير غير منشورة، (بغداد :1975)،ص 362.
(31) لؤي بحري،سكة حديد بغداد ((دراسة في تطور ودبلوماسية سكة حديد بغداد-برلين حتى عام 1914))، (بغداد :1967)،ص 144.
(32) وهو مواطن موصلي كلداني كان قد تلقى علومه في لندن،وله اهتمامات في علم الآثار وقد انتدبه
المتحف البريطاني للإشراف على التنقيبات في العواصم الآشورية والبابلية.انظر ذنون يونس حسين الطائي،
الاتجاهات الإصلاحية في الموصل في أواخر العهد العثماني وحتى تأسيس الحكم الوطني،رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة الموصل :1990)،ص 122.
(33)H.V.Hilprecht ,Explorations in Bible Land ,(Philadelphia :1903), P.206.
(34) سليمان الصائغ،تاريخ الموصل،ج3، (لبنان :1956)،ص 52.
(35) المصدر نفسه،ص ص 52-53.
(36)Gordon Waterfield ,Layard of Nineveh ,(London :1963), P.479.
(37)Hans Baumann ,The Land of Ur ,translated by Stella Humphries, (London :1969) , P.14.
(38)Tristram J.Ellis, On a Raft and through the Desert ,Vol.1, (London: n.d.) , P.140.
(39) الصائغ، المصدر السابق،ج3،ص 54.
(40) وليس بدج،رحلات إلى العراق،نقله إلى العربية فؤاد جميل،ج2، (بغداد: 1968)، ص 223.
(41) المصدر نفسه،ج2،ص 227.
(42) للتعرف على عناوين تلك المخطوطات انظر المصدر نفسه،ص ص 231-239.
(43) طه باقر وفؤاد سفر،المرشد إلى مواطن الآثار والحضارة،الرحلة الثالثة بغداد - الموصل، (بغداد :1966)،ص 26.
(44) الطائي، المصدر السابق،ص 111.
(45) لونكريك، العراق الحديث،ج1، ص 22.
(46) اداموف، المصدر السابق،ج1،ص 229.
(47) لونكريك، العراق الحديث،ج1،ص 95.
(48) ل.ن.كوتلوف،ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق،ترجمة عبد الواحد كرم، (بغداد :1971)، ص 63، هامش 12.
(49) عبد العزيز سليمان نوار،تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، (القاهرة :1968)،ص ص 294-296.
(50) لوريمر،المصدر السابق،ج7،ص 3946.
(*) أورد مصدر رواية غريبة مفادها أن البريطانيين كانوا يجهلون موقع الموصل ويعدونها ميناءً بحرياً،فعندما أعيد فتح القنصلية البريطانية في الموصل طلب شاغل المنصب مساعدة مالية لتأثيث قاعة الاستقبالات الرسمية في قنصليته فرفض طلبه بذريعة ((أن زواره لن يكونوا غير قباطنة سفن...)) انظر دبليو.اي.ويكرام ادكار.

تي.اي.ويكرام،مهد البشرية الحياة في شرق كوردستان،ترجمة جرجيس فتح الله، (بغداد :1971)، ص71.
(51) للاطلاع على بعض عناوين تلك المؤلفات انظر زكي صالح،بريطانيا والعراق حتى عام 1914،ط1، (بغداد :1968)،ص 208.
(52) كوتلوف،المصدر السابق،ص 19.
(53) لونكريك،العراق الحديث،ج1،ص 63.
(54) انظر في هذا الصدد :
Evans Lewin, The German Road to The East, (London: 1916), P.77, William L.Langer ,The Diplomacy of Imperialism ,2nd.edition ,(New York :1960) , P.30.Enver Ziya Karal ,Osmanli Tarihi (16) ,Cilt V11, (Ankara : 1956), S.180.
وكذلك عبد الفتاح إبراهيم،على طريق الهند، (بغداد :1935)،ص94.هاشم صالح التكريتي،((التغلغل الألماني في المشرق العربي قبيل الحرب العالمية الأولى))،مجلة المؤرخ العربي،(بغداد)،ع27،1986،ص 45.
(55) التكريتي،المصدر السابق، ص 44.
(56)Lewin ,Op.Cit., P.31.
وكذلك يوسف إبراهيم يزبك،النفط مستعبد الشعوب،ط1، (بيروت :1934)،هامش في ص82.
(57) بحري،المصدر السابق،ص 47.
(58) لمزيد من التفاصيل حول مشروع سكة حديد بغداد-برلين انظر بحري، المصدر السابق،ص ص 69-72. حسن،العراق في العهد الحميدي،ص ص 380-387.
(59) لوكاز هيرزوينز،ألمانيا الهتلرية والمشرق العربي،ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، (القاهرة :1968)، ص 12.
(60) عثمان نوري،عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي حياة خصوصية وسياسية سي، (درسعادت :1327)، ص 1054.
(61) نوري عبد البخيت، ((روسيا ومشروع سكة حديد بغداد))،مجلة المؤرخ العربي،(بغداد)،ع15، 1980،ص 49.
(62)Edward Mead Earle,Turkey The Great Powers and Baghdad Railway , (New York :1924) ,P. 15.
(63) فلاديمير بوريسوفيتس لوتسكي،تاريخ الأقطار العربية الحديث،ترجمة عفيفة البستاني، (موسكو: 1972)،ص 390.
(64) اورخان محمد علي،السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده،ط1، (الرمادي :1987)، ص 236.
(65)Earle ,Op. Cit. ,P.79.
(66) Charles Issawi ,The Economic
History of The Middle East 1800-1914 , (Chicago :1966) ,P.200.

(67) التكريتي،المصدر السابق،ص 49.
(68) كوتلوف،المصدر السابق،ص 62.
(69) عبد الرحمن الجليلي،محاضرات في اقتصاديات العراق، (القاهرة :1955)،ص 140.
(70) لونكريك،العراق الحديث،ج1،ص 117.
(71) تجدر الإشارة إلى ما قالته الصحف الألمانية بصدد الصوف المستورد من بغداد من انه يعد أجود أنواع الصوف المستورد من البلاد العربية،ويليه في الجودة الصوف الوارد من الموصل،ثم من كوردستان. انظر المقتطف،المصدر السابق،ص ص 93-94.
(72) حسين محمد القهواتي،دور البصرة التجاري في الخليج العربي،1869-1914، (بغداد :1980)، ص 339.
(73) غنيمة،المصدر السابق،ص 92.
(74) المصدر نفسه،ص 92.
(75) المصدر نفسه،ص 91.
(76) بحري،المصدر السابق،ص ص 71-72.
(77) صالح، المصدر السابق،ص 207.
(78) الصائغ، المصدر السابق،ج3،ص 55.
(79) فؤاد قزانجي،العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، (بغداد :1989)،ص 60.
(80) الطائي، المصدر السابق،ص 118.
(81) موصل ولايتي سالنامه سي 1325، ص 166.
(82) موصل ولايتي سالنامه رسميسدر، (موصل :1330)،ص 131.
(83) نوار، المصدر السابق،ص 321.
(84) المصدر نفسه،ص ص 291-292.
(85) بيير دي فوصيل،الحياة في العراق منذ قرن 1814-1914،ترجمة اكرم فاضل، (بغداد :1968)، ص 10.
(86) اداموف،المصدر السابق،ج1،ص 212،هامش 1.
(87) نوار،المصدر السابق،ص ص 305-306.
(88) ساطع الحصري،محاضرات في نشوء الفكرة القومية،ط3، (بيروت :1956)،ص 193.
(89) للاطلاع على معلومات مفصلة عن مدارس البنات وأعداد الطالبات والمعلمات وأنظمة القبول في المدارس انظر الطائي،المصدر السابق،ص ص 157-158.
(90) افرام سقط وجرجس القس موسى، ((معهد مار يوحنا الحبيب))،مجلة الفكر المسيحي، (الموصل)، السنة التاسعة،ع24 نيسان 1973،ص ص 158-165.
(91) للتعرف على نشاطات هذه المطبعة انظر الطائي،المصدر السابق،ص 129-131.
(92) لمزيد من المعلومات عن ظروف تأسيس هذه المستشفى وخدماتها انظر المصدر نفسه،ص ص 114-115.
(93) توفيق علي برو،العرب والترك في العهد الدستوري العثماني 1908-1914، (القاهرة :1960)، ص 18.
(94) فوصيل،المصدر السابق،ص 146.
(95) لونكريك،العراق الحديث،ج1،ص 24.

(96) Richard Coke ,The Heart of The Middle East ,(London :1925) , P.113.

(97) الطائي ،المصدر السابق،ص 123.

(98) سليمان،المصدر السابق،ص 74.

(99) لمزيد من التفاصيل حول موقف فرنسا حيال مشروع سكة حديد بغداد-برلين انظر بحري،المصدر السابق،ص ص 93-115.

(100)J.B.Wolf ,The Diplomatic History of The Baghdad Railroad , (New York :1973) , P.41.

(101) اداموف،المصدر السابق،ج2،ص 216.

(102) غنيمة،المصدر السابق،ص 98.

(103) الكرملي،المصدر السابق،ص 244.

(104) غنيمة،المصدر السابق،ص 98.

(105) فوصيل،المصدر السابق،ص 11.

(106) موصل ولايتي سالنامه رسميسدر، (1330)،ص 131.

(107) لمعرفة أسماء أولئك الرحالة ونشاطاتهم انظر ب.م.دانتسيغ،الرحالة الروس في الشرق الأوسط، ترجمة معروف خزنه دار،(بيروت:1981)،ص ص 239،244،269-270.

(108) المصدر نفسه،ص 321.

(109) دانتسيغ،المصدر السابق،ص 346.

(110) المصدر نفسه،ص ص 346-347.

(111) نوري،المصدر السابق، ص 723.

(112) لونكريك،العراق الحديث،ج1،ص 118.

(113) المصدر نفسه،ص ص 23، 28.

(114) فوصيل،المصدر السابق،ص 155.

(115) سيمليا نسكايا، ((العلاقات التجارية بين روسيا وبلاد الشام 1900-1914))،ترجمة نوري عبد البخيت،مجلة المؤرخ العربي (بغداد)،ع14،السنة 1980،ص 374.

(116) المصدر نفسه،ص ص 376-377.

(117) المصدر نفسه،ص 378.

(118) عبد البخيت،المصدر السابق،ص 364.

(119) نسكايا،المصدر السابق،ص 370.

(120) غنيمة،المصدر السابق،ص 94.

(121) عبد البخيت،المصدر السابق،ص ص 47،56،57.

(122) المصدر نفسه،ص 53.

(123) فوصيل،المصدر السابق،ص 154.

(124) انظر موصل ولايتي سالنامه سي، (الموصل :1312هـ)،ص 140.

(125) لونكريك،العراق الحديث،ج1،ص 118.

(126) الطائي،المصدر السابق،ص 118.

(127) موصل ولايتي سالنامه رسميسدر 1330، ص 131.
(128) نوار،المصدر السابق،ص 309.
(129) John A.De Novo ,American Intrests and Policies in The Middle East 1900-1939 ,(Minneapolis :1963) ,P.9. (130) الطائي،المصدر السابق،ص 160.
(131) مير بصري،مباحث في الاقتصاد العراقي، (بغداد :1948)،ص 74.
(132) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري،العلاقات العراقية-الأمريكية 1939-1945،أطروحة دكتوراه غير منشورة، (جامعة بغداد :1989)،ص 39.
(133) بدج،المصدر السابق،ج2،ص 147.
(134) ز.ي.هرشلاغ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط،نقله إلى العربية مصطفى الحسيني، (بيروت :1973)،ص 70.
(135)Zuhayr Mikdashi ,A Financial Analysis of Middle Eastern Oil Concessions 1901-1905 ,(New York :1966) , P.65.
(136) يزبك،المصدر السابق،ص ص 78-79.
(137)De Novo ,Op. Cit. ,P.61.
(138) فوزي رياض فهمي،أهمية الشرق الأوسط العربي الاقتصادية في السياسة الدولية،ط1، (القاهرة :1958)،ج1،ص 23.
(139) اندره نوسشي،الصراعات البترولية في الشرق الأوسط،نقله إلى العربية اسعد محفل،ط1، (بيروت :1971)،ص 37.
(140) اداموف،المصدر السابق،ج2،ص 216.
(141) حسن،التطور الاقتصادي في العراق،ص 135.
(142) لعل من المفيد أن نذكر بان الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أصدرت في عام 1898 تعرفة كمركية جديدة زادت بموجبها نسبة الرسوم المفروضة على استيراد الصوف العربي الذي اعتبرته من سلع الدرجة الأولى،في حين اعتبرت الصوف العواسي والكوردي من سلع الدرجة الثالثة.انظر القهواتي،المصدر السابق، ص 373.
(143) غنيمة،المصدر السابق، ص ص 95-96.
(144) لمزيد من المعلومات في هذا الشأن راجع حسن،العراق في العهد الحميدي،ص ص 405-406.